مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

مجلة علمية متخصصة تصدر عن الجمعية الجغرافية الليبية

العدد الثالث

2009

مجلـــة

الجمعية الجغرافية الليبية

العدد الثالث- 2009م

مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

البحوث والمقالات الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

تتم المراسلات والمشاركات على العناوين التالية:

- مكتب الجمعية الجغرافية الليبية بمدينة الزاوية .
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الغربية، طرابلس.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الجنوبية، سبها.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الوسطى، سرت
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية، بنغازي

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي - ليبيا

هاتف : 9097074 - 9096379 - 9090509

بريد مصور : 9097073

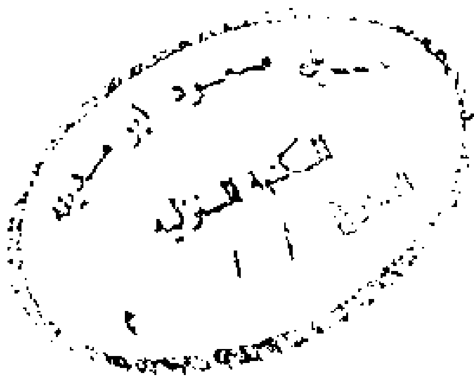
البريد الإلكتروني :

nat_lib_libya@hotmial.com

رقم الإيداع : / 2009

ردمك - ISBN 978 – 9959 – 852 –

التنفيذ الفني / أكرم محمود جودة



شكر وتقدير

تتوجه الجمعية الجغرافية الليبية بالعرفان والتقدير وخالص الشكر للأساتذة الذين تفضلوا بتأليف أو ترجمة الموضوعات المنشورة في هذا العدد، وإلى الأساتذة الذين تفضلوا بمراجعتها وتقويمها.

وشكر خاص موجه إلى الدكتورة كريمة مصطفى عمار وإلى الدكتور محمود عبد الله نجم وإلى الدكتور سعد الزليتني على ما بذلوه من جهد في تجميع أعمال إصدار هذا العدد وتنسيقها ومتابعتها حتى لحظة الإصدار .

والشكر موجه أيضاً إلى كل من ساهم بجهد لإخراج هذا العمل إلى حيز الوجود، والله الموفق المستعان .

أ.د. منصور محمد الكيخيا

أمين اللجنة الشعبية للجمعية الجغرافية الليبية

محتويات العدد

الافتتاحيـــــة

عزيزي القارئ . .

أسجل نيابة عن هيئة تحرير مجلة الجمعية الجغرافية الليبية، شكري لمن تقدم بالسؤال عن عذر تأخر صدور العدد الثالث من هذه المطبوعة، التي انطلقت فكرتها لتكون لسان حال من اتخذوا من هذا التخصص سبيلاً ومسلكاً، ينير لهم طريق مستقبلهم، إلا أن واقع الحال قد بات -مع الأسف- لا يقر تطلعاً من هذا القبيل، الذي أفسح المجال، ربما من دون رغبة منه، في طرح مستجدات، أصبحت بديلاً مقنعاً عن بذل الجهد وإثراء المعرفة، مع الاحتفاظ بحق النقد للقلة التي تجاهد من أجل العطاء، ولو بعد حين.

انقضت فترة ليست بالقصيرة على صدور العدد الثاني الذي ما زال جله رهن جدران مقر الجمعية التي لم يصلها قرش واحد مما تم توزيعه على أكثر من جامعة، ما يعني أن طباعة هذا العدد، قد لعب الاستجداء فيها الدور الحاسم.

ومهما كان الأمر، فأملي كبير في أن يسهم هذا العدد في أداء الغرض الذي وجدت هذه المطبوعة من أجله أصلاً، مع رجاء الكتابة إلينا، سواء للإسهام في توفير مادتها العلمية، التي باتت تشكل عبئاً بالفعل، أو إبداء ما تراه من ملاحظات، مع الأمل في أن يتغير الحال ويصبح التواصل أكثر يسراً وانتظاماً.

والله ولي التوفيق

أ.د. الهادي أبو لقمة

رئيس التحرير

مفهوم الدولة والوضع الدولي الجديد

أ. صباح عبد المولى(*)

تتحدد الدولة في مفاهيم ثابتة تعارف عليها المجتمع الدولي منذ عقود مضت، تتفق في الجوهر وتختلف في الشكل. وتعد تلك المفاهيم خلاصة تجارب الشعوب منذ أن عرف الإنسان الاستقرار، وأسس الحضارة الإنسانية على سطح الأرض، فالدولة كمفهوم محدد لم يأت من فراغ، كما أنه لم يأت مصادفة، بل هو نتاج قرون ماضية وحضارات بشرية متعاقبة، وإن اختلف أسلوب الطرح لمفهوم الدولة، فالمضمون واحد، وسيتم طرح موضوع البحث وفق المعطيات الآتية:

1 ــ عرف الإنسان المفهوم العام للدولة منذ أن عرف الاستقرار وأنشأ القرى والمدن؛ إذ اتخذت الجماعات البشرية المتجانسة حدوداً لأملاكها، بالإضافة على سلطة تسير أمور حياتهم، سواء أكانت سلطة دينية أم سياسية.

2 ــ إن الصراع الدائر بين الجماعات البشرية على فرض السيطرة ومد النفوذ وامتلاك الموارد الطبيعية والبشرية لم يكن حديثاً، بل ظهر مع تكوين الإنسان لأولى المجتمعات البشرية، وما زال هذا الصراع حتى وقتنا الراهن.

(*) عضو هيئة التدريس، قسم الجغرافيا، جامعة السابع من أبريل .

إدارة الدولة أو الهيئة الحاكمة:

وهي عبارة عن سلطة سياسية تدير أمور الدولة، وتسعى إلى تحقيق المصلحة العامة. وبالرغم من أن القانون الدولي يشترط في الهيئة الحاكمة أن تكون مسيطرة، وقادرة على إدارة شؤون البلاد، إلا أن فقهاء القانون الدولي لا يشترطون بالمقابل وجود نمط أو نوع معين من أنواع[4] نظم الحكم التي تتراوح في العادة ما بين الديمقراطية والتسلطية، فمبدأ السيادة الذي تتمتع به الدولة في إطار النظام الدولي المعاصر يترك حرية الاختيار لأفراد الشعب في تحديد نظام الحكم الذي يتماشى وظروفهم البيئية المحيطة.

ويضيف علماء السياسة والقانون عنصر الاعتراف (Recognition) إلى عناصر الدولة الثلاثة السابقة، على اعتبار أن اعتراف أطراف النظام الدولي بدولة ما، يمكنها من مباشرة اختصاصاتها الدولية على قدم المساواة والاحترام المتبادل، فالاعتراف يخلق الدولة، ويجعلها قادرة على مباشرة اختصاصاتها ومسؤولياتها تجاه أطراف النظام الدولي[5].

ينقسم سطح الأرض اليوم إلى أكثر من 200 وحدة سياسية، باستثناء قارة (أنتاركتيكا الجنوبية) غالبيتها مستقلة، تندرج ضمن عضوية الأمم المتحدة. وهذه الدول تتباين في أنظمتها السياسية، من النظام الرأسمالي إلى الشيوعي والاشتراكي. وقد زاد عدد الدول المستقلة زيادة ملحوظة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة زيادة حركات التحرر من الاستعمار في مختلف القارات[6].

الوضع الدولي السابق:

تعد التكتلات والتجمعات الدولية من أهم ملامح المجتمع الدولي المعاصر، وتستهدف هذه التجمعات غايات مختلفة، كالتعاون الاقتصادي أو السياسي أو

الدفاع المشترك. وقد كان التكتل الدولي منذ زمن طويل من أهم مظاهر السياسة الدولية. وهذا ما ذكره التاريخ من وثائق وأخبار عن تحالفات واتحادات وارتباطات وتكتلات لا حد لها. وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أصبح الاتجاه الدولي نحو التكتل كوسيلة لتبادل المساعدة وتيسير الدفاع المشترك أقوى مما كان عليه في أي وقت مضى؛ إذ عانت الشعوب من دمار شبه كامل، نجم عنه القضاء على ملايين من البشر، واستنزاف أغلب مقدرات الدولة، وخاصة الدول الصغيرة والضعيفة خلال الحربين العالميتين. وكان من أعظم ما وصلت إليه البشرية في سبيل الحد من التقاتل والأطماع الاستعمارية تكوين منظمة الأمم المتحدة، التي تضم الأغلبية الساحقة من الوحدات السياسية في العالم، فلم تعد ثمة دولة مستقلة لم تحصل على عضوية المنظمة العالمية، سوى الدويلات القزمية، وبعض الدول الأخرى(8).

بدأ العالم يستعد لدخول الألفية الثالثة بكيانات سياسية متحررة، تسعى إلى بناء ذاتها، وتوديع ماض سادت فيه شريعة الغاب، وكانت منظمة الأمم المتحدة، كما ذكرنا آنفاً، من أعظم الإنجازات التي حققتها الكيانات والوحدات السياسية، وقد تضمن ميثاق المنظمة أهدافاً ومبادئ تقوم عليها هي:

1- حفظ السلام والأمن الدوليين.

2- إنماء العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام المبدأ الذي يقتضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب.

3- تحقيق التعاون الدولي في المجالات المختلفة، وجعل هيئة الأمم المتحدة مرجعاً لتنسيق الجهود الدولية، بقصد تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها المنظمة.

أما أهم الأهداف التي قامت عليها المنظمة فهي:

1- المساواة.

2- السيادة.

3- حق تقرير المصير.

4- فض النزاعات بالطرق السلمية.

5- عدم التهديد باستخدام القوة المسلحة.

6- حسن النية في التعامل.

7- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة ذات السيادة[9].

حققت الأمم المتحدة فيما مضى العديد من الأهداف والمبادئ التي قامت لأجلها، كالوقوف إلى جانب العديد من الشعوب المستعمرة، حتى أخذت حريتها واستقلالها، ومحاولة الحد من الأطماع الاستعمارية لدى بعض الدول، ومساعدة الدول الفقيرة بمنحها مساعدات مالية واقتصادية دون أي شروط أو مقايضة، كما عملت الأمم المتحدة على حل العديد من المنازعات، سواء أكانت داخلية، كحركات التمرد والاضطرابات الداخلية، أم خارجية، كمشاكل الديون والنزاعات الحدودية وغيرها، كما وقفت إلى جانب الشعوب التي طالبت بتعويضات من الدول الاستعمارية عن المدة التي ظلت فيها تحت سيطرتها.

الوضع الدولي الراهن:

من المسلم به لدى المجتمع الدولي أن الشعوب لها مطلق الحرية في تقرير مصيرها، سواء من حيث اختيار نظام الحكم، أو من يمسك زمام

أمورها، الذي بدوره يعطي الحرية لهذا النظام في رسم سياسة داخلية وخارجية للدولة، وفق ما يراه مناسباً له أو للدولة، وفي الوقت نفسه لدى الشعوب الحق في تغيير أنظمتها دون تدخل أي نظام خارجي.

تتشابه دول العالم في أن لكل منها مساحة من الأرض، ولها حدود دولية معترف بها، وشعب يعيش على هذه الأرض، وحكومة ذات سلطة إدارية تقوم على تنظيم العلاقات المحلية والدولية، بينما تختلف الدول فيما بينها في مجمل عناصر تكوينها، سواء من حيث جهود السكان في التنظيم السياسي، وتحويل بقعة الأرض إلى وطن له كيان وسيادة ودور في تنمية موارده، وكذلك في مدى ما توفره الدولة من أمن واستقرار داخلي، أو ما قد تعانيه من اضطرابات وصراع داخلي، إضافة إلى التفاوت الكبير بين دول العالم في الإمكانات الطبيعية والبشرية. لأجل ذلك كانت القوة الدولية التي تتميز بها بعض الدول، دون الدول الأخرى، تتمثل في توفر مجموعة عناصر طبيعية وبشرية واقتصادية، يديرها شعب يعي قيمة هذه العناصر. فهذه العناصر المادية والحيوية التي هي محصلة لعوامل جغرافية، تعد عماد قوة الدولة ونفوذها السياسي[10].

وقد ارتكزت دول عديدة في العالم على مقوماتها الطبيعية والبشرية؛ إذ كانت أولويات بعض الدول تتمثل في بناء قوة اقتصادية وعلاقات دولية حسنة مع الدول المجاورة بصفة خاصة، ودول العالم بصفة عامة، بينما ركزت دول أخرى على سياسة الانغلاق والاكتفاء بالبناء الداخلي للدولة، وأخرى كانت من أولوياتها بناء قوة اقتصادية، تحولها فيما بعد إلى هيمنة اقتصادية على الدول الفقيرة؛ إذ لم تكتف مثل هذه الدول بالرخاء الاقتصادي الداخلي، بل تجاوزته إلى فرض السيطرة على الاقتصاد العالمي، والتحكم بمناطق إنتاج وتسويق

الموارد الطبيعية على السواء، واعتبرت مصالحها في دول العالم أكثر أهمية من مصالحها داخل نطاق حدود دولتها، وأن المساس بهذه المصالح الخارجية من أي أطراف أخرى، خطر يهدد أمنها الداخلي. ولعل أقوى ما يمثل هذا النمط الأخير الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد زادت فرص الهيمنة والتسلط بالنسبة للولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى؛ إذ كان يمثل القطب الموازي للولايات المتحدة، من حيث القوة الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية. ولكن بعد تمزق القوة السوفييتية وضياعها بين جمهوريات متفرقة، أصبحت تعاني من مشاكل داخلية وخارجية، كالحروب الدائرة بينها. وهذا ما يمثله التناحر الحاصل بين روسيا والشيشان، إضافة إلى ما تعانيه الجمهوريات السوفييتية السابقة من تدهور في الوضع الاقتصادي، الأمر الذي شجع الولايات المتحدة على بسط نفوذها، ومكنها من فرض سيطرتها على أغلب دول العالم، وخاصة دول العالم الثالث وشرق أوروبا، التي كان أغلبها واقع تحت النفوذ السوفييتي.

تحاول أمريكا فرض هيمنتها على دول العالم، وخاصة الدول التي لا تدور في فلكها، كبعض دول العالم الثالث: إيران، سوريا، ليبيا، العراق، أفغانستان (سابقاً) وغيرها، بإسباغ صفة الشرعية على تدخلها في شؤون هذه الدول، إلى درجة لجوئها إلى التدخل العسكري، بعد أن تفشل عن طريق الأساليب الأخرى، كخلق النزاعات داخل الدول أو فرض عقوبات اقتصادية، ومن ثم فقد كان من أهم الأعمال التي قامت بها الولايات المتحدة فرض هيمنتها أولاً على الأمم المتحدة، حتى تستطيع من خلالها التدخل في معظم دول العالم، باسم الشرعية الدولية. ولعل ما مكن الولايات المتحدة من فرض

هيمنتها على المنظمة الدولية، كونها، أي الولايات المتحدة، أكبر ممول مالي واقتصادي لجميع مؤسسات هذه المنظمة.

وقد أصبحت الهيمنة الأمريكية، عسكرياً واقتصادياً وتكنولوجياً وثقافياً من أبرز ملامح العصر الراهن. وقد سعت هذه القوة للحصول على قواعد عسكرية لها في مناطق مختلفة من العالم، كما فعل الرئيس الأمريكي كارتر (1976-1980) [11] إلى بناء قواعد عسكرية للتدخل السريع في منطقة الخليج العربي والبحر المتوسط والمحيط الهندي، فكانت القواعد المنتشرة في دول البحرين وقطر والكويت وعمان بمنطقة الخليج العربي، بينما تتوزع بين إيطاليا واليونان وتركيا وأسبانيا وفرنسا في منطقة لبحر المتوسط، إضافة إلى دول أخرى كهولندا وألمانيا وبريطانيا وأيسلندا[12].

لقد سعت الولايات المتحدة إلى تقديم درس قاس لكل شعوب العالم الثالث ودوله التي قد تتمرد على النظام العالمي الجديد بقيادتها؛ إذ بات الأمن والسلم بيدها، كما أصبح استقرار الدول وقيامها خاضعاً لاعتراف الولايات المتحدة بها. وقد أثر هذا الأمر سلباً على مفهوم الدولة، فلم يعد اعتراف المجتمع الدولي بأي دولة وليدة ذا قيمة، ما لم تعترف بها الولايات المتحدة. كما أن نظام الحكم داخل الدولة لابد أن يخضع هو الآخر لموافقة الولايات المتحدة، وإلا عد نظاماً دكتاتورياً، ويجب إزالته، سواء بموافقة المجتمع الدولي أو بدون موافقته؛ إذ لم يعد للمنظمة الدولية أي دور تقوم به سوى الموافقة على الدور الذي أصبحت تقوم به الولايات المتحدة في الهيمنة والسيطرة على دول العالم.

لقد عاد العالم إلى الوراء مرة أخرى، وأصبحت شريعة الغاب هي السائدة الآن، إلا أنها تختلف من حيث الشكل. أما من حيث الجوهر فهي ذاتها، فبينما

كان المسيطر في الفترة الماضية (1919-1945) مجموعة من الدول الاستعمارية، أصبح المسيطر الآن هي الدولة الإمبريالية، وكان أبرز الأمور التي شكلت تهديداً فعلياً لمفهوم الدولة. والخطر الذي تواجهه أي دولة مستقلة في العالم هو الرضوخ للنظام العالمي الجديد المتمثل في السيطرة الأمريكية، وإلا اعتبرت دولة خارجة عن القانون، ويجب ردعها[13]. إذاً الأمن والسلم الدوليان مرهونان حالياً بالولايات المتحدة، وليس الأمم المتحدة، ولا مجلس أمنها، الذي يعد أحد فروعها، أوكل إليه ميثاق المنظمة الدولية حفظ السلم والأمن الدوليين والمساهمة في فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية[14].

وإلى جانب منظمة الأمم المتحدة ظهرت أحلاف وتكتلات اقتصادية وعسكرية كبرى، أبرزها حلف شمال الأطلسي والمجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) وغيرها، إلا أنها هي الأخرى لا يسمح لها إلا بالقيام بدور محدود، في حين تحتكر الولايات المتحدة حق التصرف وحدها في أي عمل، ضمن استراتيجية تؤدي أساساً إلى ضمان مصالح الولايات المتحدة، دون قيام أي قوة عظمى منافسة لها[15]. كما لم يعد مجلس الأمن مجلساً للعدالة الإنسانية، يعمل لخدمة الشعوب كلها، فقيرة كانت أم غنية، قوية أم ضعيفة، متقدمة أم متخلفة، بل سيطرت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت هي من يحدد الشرعية الدولية، ولا يصدر أي قرار إلا بإذنها وموافقتها. وهذا ما ثبت مؤخراً في العدوان على العراق، التي تعد من الدول المستقلة، ولها كامل السيادة على أرضها، وهي عضو في الأمم المتحدة، ومعترف بها حكومة وشعباً. وقد شكل العدوان الأمريكي على العراق، والإطاحة بنظامها الحاكم تحولاً عالمياً لاعتبارين مهمين:

1 ـ إزالة نظام حكم دولة معترف بها دولياً.

2 ــ التدخل العسكري في شؤون دولة أخرى، وفرض التغيير في نظام الحكم السائد. وقد يصل الأمر حد تغيير الحدود الدولية، على الرغم من معارضة المجتمع الدولي.

لقد عارض مجلس الأمن الدولي، المتكون من 15 عضواً، منهم خمسة دائمون: روسيا، فرنسا، الصين، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، العدوان على العراق، إلا أن ذلك لم يوقف الولايات المتحدة مع حليفتها بريطانيا عن تنفيذ مخططهما، فالديمقراطية التي تدعيها الولايات المتحدة الأمريكية هي أبعد ما تكون عنها، فلو أنها كذلك لكان أبسط طريق لتنفيذ الديمقراطية هو أخذ موافقة المجتمع الدولي بعين الاعتبار. لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتضخيم القوة العسكرية العراقية، عبر وسائل الإعلام إلى درجة اعتبارها القوة الرابعة في العالم، وأعطيت التعليمات للقيادة المركزية بأن تدمر بقوة بالغة كل المنشآت العسكرية والمدنية العراقية. ومن خلال ذلك تمارس الولايات المتحدة الأمريكية دورها كشرطي في العالم الثالث، بل على العالم بأسره، وتفرض سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط.

الخطر الذي يواجه مفهوم الدولة وأهم التطورات الدولية:

باتت دول العالم، وخاصة دول العالم الثالث، متخوفة من اتخاذ أي قرار داخلي أو خارجي، قد يهدد مصالح الولايات المتحدة، لذا بدأت معظم دول العالم الثالث بأخذ مباركة الولايات المتحدة الأمريكية في أي أمر، حتى أنها وصلت إلى التدخل في الاستفتاء الشعبي؛ إذ يجب أن يكون المنتخب موالياً للولايات المتحدة، أما إذا انتخب الشعب حاكماً غير موال لها، فإنها تقوم بخلق توتر داخل الدولة، أبسطه تدريب جماعة منحرفين من أبناء الشعب، ودعمهم

وتشجيعهم بكل الوسائل، وطلب الاعتراف بهم كمعارضة تعمل على خلق إصلاحات داخل الدولة، وأكبرها التدخل العسكري، بخلق مبرر، عن طريق إلصاق تهمة للنظام الحاكم المنتخب من شعبه، بكونه نظاماً رجعياً متطرفاً، وله علاقة بالإرهاب والعصابات الدولية، أو اتهامه بتصنيع أسلحة محظورة دولياً. وهكذا من أبرز التطورات الدولية التي حدثت، وتهدد كيان الدول المستقلة واستقرارها، وجعلت منها الولايات المتحدة دروساً يجب على دول العالم الثالث أخذ العبرة والعظة منها، ومن ثم السير في فلك الولايات المتحدة، دون أي معارضة هي:

1- الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد فيتنام دون أي مبررات تذكر.

2- الإنزال العسكري الأمريكي في بنما، والقبض على رئيس الدولة، الذي ما زال حتى الآن في السجون الأمريكية.

3- العدوان العسكري على لبنان في بداية الثمانينيات.

4- التصادم العسكري الذي حدث بين القوات الجوية الأمريكية والقوات الجوية الليبية فوق خليج سرت (1981م) لأجل فرض سيطرتها على خليج سرت دون أي حق.

5- محاولة القضاء على أنظمة الحكم التي لا تكون حليفة لها، ولو عن طريق العدوان العسكري، كما فعلت عام 1986 في الغارة الجوية على مقر القيادة الليبية.

6- العدوان العسكري على العراق، والقضاء على نظام الحكم فيه، واستبداله بنظام موال لها بشكل كامل.

7- المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة للكيان الصهيوني لأجل غرس جذوره في كافة الأراضي الفلسطينية.

8- التهديدات الأمريكية لكل من سوريا وإيران من أجل تغيير سياستها تجاه الصهاينة، تحت التهديد بالتعرض للمصير الذي تعرض له العراق، بحجة دعم الدولتين للإرهاب الفلسطيني.

الخلاصة:

يمكن القول إن مفهوم الدولة الذي تعارف عليه المجتمع الدولي، وجُعلت له أركان أساسية متفق عليها دولياً، ويحرم المساس بها، وإن أي دولة مستقلة معترف بها كدولة لها كيانها داخل المجتمع الدولي يعد المساس بها بأمنها واستقلالها قضية عالمية تندرج تحت العدوان والإرهاب الدولي، ويجب على دول العالم محاربة الدول المعتدية. إن هذه المبادئ: الاستقلال، الحرية، امتلاك حق تقرير المصير، التي اتفقت عليها دول العالم بعد سنوات من الحروب والنزاعات التي كادت أن تفني الجنس البشري، إلا أن تلك القيم الإنسانية والمبادئ الدولية المتعارف عليها لم يعد لها وجود في ظل الهيمنة الأمريكية، التي أصبحت القوة المسموح لها بالتدخل في شؤون الدول الأخرى، وأن القيم والمبادئ لم يعد لها وجود، بل ما تقرره الولايات المتحدة، ومن ينطوي تحت لوائها.

إن الانهيار والانحلال السياسي الذي بات يهدد معظم دول العالم، أصبح ينتشر في معظم دول العالم متمثلاً في ظهور الاضطرابات والمظاهرات والمطالبة بإزالة نظام الحكم، والاضطرابات التي تحدث في بعض الدول الأفريقية، مثل ليبيريا. لقد أصبح العالم حلقة نارية يشحنها المستفيدون من التقاتل والتناحر بين أبناء الشعب الواحد.

يشكل تقرير المصير الحق الطبيعي لأي شعب في العالم، ولا يسمح بأي تدخل خارجي، إلا بموافقة الشعب نفسه. لقد بات هذا الحق بيد القوة العظمى في العالم، فالمجتمع الدولي داخل المنظمة الدولية لم يعد له أي صلاحية، باعتبار أنه أصبح ستاراً دولياً للأعمال والقرارات الأمريكية. إن هذا الانحدار الشديد لسلطة المنظمة الدولية ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في ظهور أحلاف وتكتلات اقتصادية تحاول أن يكون لها قرار وسلطة في العالم، أقلها المحافظة على استقلالها وإدارتها لسياستها الخارجية؛ إذ أصبحت مجمل دول العالم تشعر بأنها في خطر كبير، لأن قرار السلطة الدولية أصبح في يد دولة واحدة هي الولايات المتحدة، لذا اتجهت بعض الدول إلى بناء قوة إقليمية قد توفر لها بعض الأمان، ومن أبرز هذه الأحلاف الاتحاد الأوروبي، الذي قدر بشكل كبير مدى الخطورة التي تشكلها الولايات المتحدة على مصالحهم، ومحاولة الأخيرة تقزيم الدور الأوروبي على المستوى الدولي، بالإضافة إلى ربط أوروبا باتفاقيات وتحالف معها من أجل الحد من تمردها، ولكي لا تنفرد أوروبا بأي قرار يخالف القرار الأمريكي، وخاصة فيما يخص المصالح الخارجية والعلاقات الدولية، فكان ثمرة الجهود الأمريكية حلف شمال الأطلسي، الذي يربط دول غرب أوروبا باتفاقية دفاع مشترك مع الولايات المتحدة. وهذا الحلف كان لصالح الولايات المتحدة أكثر من الدول الأوروبية

نفسها؛ إذ إنه يتيح للولايات المتحدة التدخل متى شاءت في القارة الأوروبيــة، كما يلزم الدول الأوروبية بالمحافظة على المصالح الأمريكية داخــل أوروبــا وخارجها.

يتعرض المفهوم العام للدولة إلى خطر التغيير أو فقد القيمــة الجوهريــة الاحترام الدولي لهذا المفهوم، وذلك لما يحصل من تغيــرات دوليــة أخــذت بالظهور في أعقاب نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين. هذا المفهوم الذي هو أقرب إلى قانون طبيعي، كسائر القــوانين الطبيعيــة، بــدأ يتعرض لخطر الانحلال، كما تتعرض القوانين الأخرى إلــى الخطــر مــن الحضارة الإنسانية المتفاقمة بمساوئها.

هوامش:

1- إبراهيم أحمد شلبي، مبادئ القانون الدولي العام، الدار الجامعية، بيروت-لبنان، 1986، ص25.

2- المرجع السابق، ص ص28-30.

3- مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم السياسة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، 1425م، ص ص161-162.

4- المرجع السابق، ص ص162-163.

5- المرجع نفسه، ص163.

6- عبد الله عطوى، الدولة والمشكلات الدولية، دراسة في الجغرافية السياسية، مؤسسة عز الدين، بيروت-لبنان، 1994م، ص ص59-60.

7- أمين محمود عبد الله، أصول الجغرافية السياسية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1984، ص206.

8- المرجع السابق، ص206.

9- مصطفى عبد الله خشيم، مرجع سابق، ص375.

10- عبد الله عطوى، مرجع سابق، ص129.

11- أبو العلاء الزوي، السلم والأمن في البحر الأبيض المتوسط، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، شعبة التثقيف والإعلام والتعبئة، مطابع الثورة العربية، طرابلس، د ت، ص34.

12- المرجع السابق، ص34.

13- عبد الرحمن محمد النعيمي، الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1994م، ص112.

14- مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، 1425م، ص323.

15- نداء الصباغ، محاكمة شعب، دار الصداقة، بيروت، 1992م، ص ص66-67.